

تونس، في 27 فيفري 2018

بلاغ صحفي ورشة عمل دولية حول موضوع "التحقيق والتتبع في جرائم غسل الأموال وتمويل الارهاب"

افتتح السيد مروان العباسي، محافظ البنك المركزي التونسي، بصفته رئيس اللجنة التونسية للتحليل المالية، والسيد محمد رضا شلغوم، وزير المالية، اليوم الثلاثاء 27 فيفري 2018 ورشة عمل دولية حول "التحقيق والتتبع في جرائم غسل الأموال وتمويل الارهاب". وهي ورشة تلتئم بتونس يومي 27 و28 فيفري 2018 تحت سمي إشراف السيد رئيس الحكومة، بتنظيم من قبل مجموعة العمل المالي (الفاتف) بالتعاون مع المجموعات الإقليمية النظيرة بأوروبا وآسيا وأمريكا والشرق الأوسط وإفريقيا واللجنة التونسية للتحليل المالية.

وخلال مداخلته، أكد السيد المحافظ على أنّ تونس ليست مدرجة بالقائمة السوداء لمجموعة العمل المالي، وإنّما هي ضمن قائمة الدول تحت المراقبة والمتعاونة مع هذه المجموعة باعتبار أنّ لها خطة عمل تمّ اعتمادها بموافقة السلطات التونسية التي تعمل حاليًا وينسق سريع على استكمال انجازها قبل موفّي سنة 2018.

كما أشار إلى أنّ "فريق المراجعة للتعاون الدولي" المنبثق عن مجموعة العمل المالي، قد أشاد خلال اجتماعه المنعقد خلال الأسبوع الفارط بباريس بما تمّ انجازه من قبل السلطات التونسية في هذا المجال. وأكّد على ضرورة تظافر كلّ الجهود بغرض الارتقاء بالمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الامتثال الفني وبالخصوص على مستوى الفاعلية.

كما تطرّق السيد المحافظ إلى التحديات المطروحة على البنوك المركزية ووحدة الاستعلامات المالية والقطاع المصرفي عموما والتي تتعلّق بالاقتصاد الرقمي وتكنولوجيات الاتصال الحديثة والفضاءات المالية الرقمية والجرائم السيبرانية وتداول العملات الافتراضية، مؤكداً أنّ وعي تونس بهذه المخاطر وعملها على الانخراط في الجهود الدولي للتوقي من سلبياتها، لا يتعارض مع خيار الانفتاح على المالية الرقمية غير التقليدية.